

الحرية ومؤشراتها في التقارير الدولية - دراسة تحليلية لحالة دول الربيع العربي -

Freedom and its indicators in international reports
Analytical study of the state of the Arab Spring countries

محمد الكر

جامعة الجلفة (الجزائر) m.elker@mail.univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 03/06/2021

تاريخ القبول: 17/05/2021

تاريخ الاستلام: 08/05/2021

ملخص:

ان الباحث في قضايا الحرية واشكالاتها يدرك حجم القضايا وتعقيداتها من حيث البنية ومستويات الطرح والاقتراب، سواء ما تعلق بمفاهيمها الجدلية أو ما تعلق بمؤشراتها وكيفية قياسها، وذلك لما يعترى المصطلح من خلاف حول تحديده بدقة، كونه يشكل جزءا من الهوية أو يعبر عنها، وبذلك فهو يطرح قضايا القيم والانتماء بين الفردية والجماعية ان هذه الفضاءات المعقدة للحرية لا تخلو من تقاطعات بنيوية شكلت أطروحات وأدوات خصب للقياس من خلال تقارير دولية، اجتهدت العديد من المنظمات والدول على حد سواء في طرحها بشكل تعاوني أو فردي، محاولة إعطاء صورة وتشكيل خلفية تساعد الباحثين عن الحرية سواء أفرادا أو كيانات لاتخاذ قرارات وشراكات في شتى المجالات من جهة، ومن جهة أخرى كباعث على ترقية الحريات في العالم، من خلال إيجاد المنهجية العملية لترسيخ مفاهيم الحرية ودلالاتها، تجاوزا للأطروحات السلطوية المستبدة في العالم

كلمات مفتاحية: الحرية، مؤشرات الحرية، التقارير الدولية، دول الربيع العربي

Abstract:

The researcher in issues of freedom and its problems realizes the size of the issues and their complexities in terms of structure, levels of discourse and approach, whether related to their dialectical concepts or what is related to their indicators and how to measure them. It raises issues of values and belonging between individual and group,

These complex spaces for freedom are not without structural intersections that have formed fertile theses and tools for measurement through international reports. Many organizations and countries alike have made efforts to present them cooperatively or individually, trying to give a picture and form a background that helps those seeking freedom, whether individuals or entities, to make decisions, And partnerships in various fields on the one hand, and on the other hand, as a catalyst for the promotion of freedoms in the world, by finding a practical methodology to consolidate the concepts of freedom and its connotations, overcoming authoritarian theses in the world.

Keywords: Freedom, indicators of freedom, international reports, Arab Spring countries

ان الحرية على ما تحمله في ثناياها من جدل يشكل مجالا وسياقا هاما في طرح النماذج والمؤشرات من خلال ايجاد الفضاءات المشتركة بين الدول والمجتمعات نظير تعدد مستوياتها ومكوناتها المشكلة لمفهوم الحرية والتي تشمل شتى المجالات، وهذا ما يمثل قوة الطرح وامكانيته في القياس

ان الحديث عن الحرية في العالم العربي يزداد تعقيدا وتبها لما تعيشه من صراعات في تحديد القيم والهوية خصوصا في ظل استسراء الأنظمة الاستبدادية لعقود طويلة حاولت الحد منها واحاطتها أيديولوجيا وأمنيا بمفاهيم قيدت الحريات كالأمن والمساس بالوحدة والإرهاب ... وغيرها من القضايا التي لطالما شكلت جدارا اصطدمت به امنيات التحرر وتحقيق الحريات الفردية والجماعية على حد سواء في شتى المجالات وما تذييل العالم العربي في قضايا الحرية على أشكالها في التقارير الدولية الا دليل على ذلك

الا أنه وعلى الرغم من ذلك تبرز بارقة أمل في عالمنا العربي مع الربيع العربي ممثلة في دول تبعث الأمل على تحقيق غايات الحرية بمسدة لتجربة الربيع العربي الذي خابت آماله في العديد من دوله محتلة بذلك صدارة التصنيف في التقارير الدولية من حيث ترتيب الحرية ومؤشراتها، ولعلنا من خلال هذا نحاول دراسة الحرية ومؤشراتها في التقارير الدولية على اختلافها، لا سيما دول الربيع العربي وتحليل واقعه ومستقبله من خلال هذه التقارير

إشكالية الدراسة:

وفي هذا الإطار وبناء على ما سبق من جملة المفاهيم والأطروحات تطرح جملة التساؤلات التالية:

- كيف يمكن قياس الحرية وما مؤشراتها من خلال التقارير الدولية؟ وما طبيعة المجالات التي تشكل أساسا للقياس؟
- ما هو واقع دول الربيع العربي في قضايا الحرية من خلال التقارير الدولية؟
- وهل يمكن أن نؤسس أطرا بنيوية للحرية بالعالم العربي استنادا الى تحقيق هذه المؤشرات؟ وهل يمكن أن تتعارض هذه المؤشرات ما الواقع الهوياتي والقيمي في العالم العربي؟

أهمية الدراسة، وأهدافها

تكتسي الدراسة أهمية من كونها تنطلق في تفكيك بنية الحرية في اطار مؤشرات و معايير يتم قياسها من خلال التقارير الصادرة عن الدول و المنظمات الدولية، مما تشكل قاعدة معرفية يتم الاستناد اليها في تحليل قضايا الحرية بعالمنا العربي لا سيما في دول الربيع العربي التي حركها التوق للحريات و بالتالي فهي تتجاوز البعد النظري للحرية الى الواقع العملي و انعكاساته على عالمنا العربي آخذين بعين الاعتبار قضايا الهوية و الاختلاف القيمي و هو ما يشكل أساسا معرفيا يمكن الاستناد اليه في تحديد ابعاد الحرية بعالمنا العربي و تشكل منطلقا يكون قاعدة للمطالبة بتحقيقه كما أن الدراسة ستحاول التعمق بشكل تحليلي مع آخر المستجدات والتقارير حول الحريات لعل من أهمها:

- The Human Freedom Index – 2019
- Freedom in the World 2019
- the Index of Economic Freedom 2019
- World Press Freedom Index 2019

المنهج البحثي، والمداخل المقترحة

وقصد الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة سنتبع المنهجية التالية:

سأعتمد في دارستي على مجموعة من المناهج لاكتشاف حقيقة موضوع البحث، ونظرا لتداخل وتعدد الأبعاد والزوايا التي يتسم بها موضوع البحث فإن ذلك يتطلب استخدام أكثر من منهج واحد في الدراسة حيث تم الاستعانة بمنهج مركب:

المنهج الوصفي: الذي يعرف بأنه (يدرس الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا) كما ستمت الاستعانة أيضا بالمنهج التاريخي من أجل فهم وتفسير سيرورة المفاهيم المرتبطة بتطور تشكل الحرية ومؤشراتها

أما **منهج تحليل المضمون** فسأستعين به من أجل تحليل الواقع الذي تعرفه دول الربيع العربي من خلال التقارير الدولية لا سيما الحديثة منها

بالإضافة إلى **المنهج الاستنباطي** مستعينا بالإحصائيات والبيانات المختلفة المتعلقة بواقع الحرية ومؤشراتها.

أما **المنهج المقارن** فسيتم توظيفه وذلك من خلال المقارنة بين الدول الريادية ودول الربيع العربي في مجال الحريات وكيفية الاستفادة من ذلك

كما سأستعين بمجموعة من المداخل والاقتربات أهمها:

المدخل النظامي : وهذا من خلال نموذج دافيد إيستون الذي يعتبر من أكثر المداخل النظرية شيوعا في مجال العلوم الاجتماعية، وينطلق أصحاب هذا الاقتراب من كون النظام السياسي يشكل نظاما مفتوحا يتفاعل مع الظروف البيئية الداخلية والخارجية على حد سواء، عن هذا الاقتراب يوضح ان التنظيم نظام مفتوح يتأثر بالتغيرات البيئية المحيطة به وبالتالي لا توجد طريقة واحدة لإدارة التنظيم أو التحكم في سلوكه ويمكن استخدام هذا الاقتراب في تحديد مؤشرات و معايير القياس للحرية و كيفية تعامل دول العالم العربي مع ذلك بالإضافة الى كيفية تأثير الربيع العربي على مستويات المطالبة بالحريات

كما يرى **مورتن كابلان Morton A. Kaplan** في إطار التحليل النظامي أن الظواهر تعالج من نظم الحركة، فنظام الحركة عنده هو مجموعة من المتغيرات ترتبط فيما بينها، وتتميز عن بيئاتها، ويمكن تحديد مظاهر التماثل والتناسق السلوكي الذي يعد طابعا مميزا للعلاقات الداخلية للمتغيرات كل منها للأخر، والعلاقات الخارجية لمجموعة من المتغيرات وفي هذا الإطار سنحاول فهم بنى وسياقات الحرية بعالمنا العربي المدخل المؤسسي، المدخل القانوني والتشريعي، وغيرها من المداخل المناسبة لدراسة الموضوع

الأفكار الرئيسية للدراسة :

- أولا: الحرية وقياسها: البنية والسياق
- ثانيا: الحرية ومجالات القياس كفضاءات مشتركة
- ثالثا: التقارير الدولية ومنهجية القياس للحرية في ظل جدلية تباين القيم والهوية في العالم
- رابعا: دول الربيع العربي وواقع الحرية في ظل التقارير الدولية: أية دروس يستفاد منها في ظل التجارب

الدولية؟

أولا: الحرية وقياسها: البنية والسياق

1- البناء المفاهيمي للحرية

إن الباحث في أدبيات المصطلح يجد أن لبنية وتركيبية الحرية ارتباطا وثيقا ذي دلالة مع جملة من المفاهيم والمصطلحات التي فاض استعمالها في البحوث والدراسات التي اطلعنا عليها سواء الغربية منها أو العربية وهذا من أمثال الاستقلال العدالة، المساواة، وبنقيضها المقيد لها من الاستبداد والعبودية كلها مصطلحات لها أثر في فهم حقيقة الحرية وفي هذا لا يتردد طه حسين في ابداء إعجابه بالمتقنين الفرنسيين المحبين للحرية حتى لغير الفرنسيين، فيقول إنهم " يكرهون الظلم والاستبداد و ان كانت فرنسا هي الظالمة المستبدة ، و يحبون الحرية و الاستقلال وان كانت الحرية و الاستقلال خصما لفرنسا" و يعلق على ذلك " معربا عن رغبته في أن تقتن الحرية و المساواة و يعتبر هذا الاقتران قضية العصر ، ف "لو أتيح لهذه الديمقراطية الحرة من سعة الأفق و ايثار الخير ما يمكنها من تحقيق العدل الاجتماعي الى جانب الحرية ، فالمشكلة التي شقيت بها الإنسانية و مازالت تشقى ، و ستشقى بها فيما يظهر زمنا طويلا ، هي تحقيق التوفيق بين الحرية و المساواة دون أن يضحي بأحدهما في سبيل الآخر"¹

ان الدراسات و البحوث تعددت في فهم الحرية لا سيما دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لمجموعة من المؤلفين حول الحرية في الفكر العربي المعاصر²

بالإضافة الى دراسة مركز دراسات الوحدة العربية حول فلسفة الحرية³ بالإضافة الى العديد من التقارير و الدراسات الدولية التي اعتنت بقضايا الحرية و مؤشراتنا لعننا تأتي على ذكرها لاحقا

وانه و نظرا الى أن الموقف الحضاري هو الذي يفرض نفسه ، فإنه يمكن كالعادة بيان الموضوع في الموروث القديم بكل اتجاهاته و اختياراته بين الجبر و خلق الأفعال و الكسب ، ثم في الوافد الغربي أيضا بين الجبر الطبيعي و الحرية العقلية ، ثم في الواقع المعيش كتجربة إنسانية عامة بين الجبر الاجتماعي و السياسي و القانوني ، و الأمل في التحرر منها ، و مع ذلك ، تفرض البنية نفسها على التاريخ هذه المرة ، فالجبر و الحرية و التحرر واحد في التراثين ، الموروث و الوافد ، البنية هي الأساس ، والتاريخ تحقق لها في الموروث و الوافد و الواقع على حد سواء ، و وحدة البنية و تعدد الحضارات أولى من تكرار البنية بتكرار الحضارات⁴

فلفظ حرر فعل رباعي ، وهو فعل متعد له فاعل و مفعول ، وليس لازما فعلة و فاعله ومفعوله نفس الشيء ، والحر بالضم : نقيض العبد ، والجمع أحرار وحرار ؛ والحررة : نقيض الأمة⁵

وفي اللغات الأجنبية هناك لفظان "Freedom" و "Liberty" الأول حرية الفرد والثاني حرية الجماعة

¹ - شمس الدين الكيلاني، جدل الحرية والمساواة في ميزان فكر النهضة العربية، ضمن كتاب الحرية في الفكر العربي المعاصر، تحرير: مراد ديان. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص 99

² - إبراهيم القادري بوتشيش وآخرون، الحرية في الفكر العربي المعاصر، تحرير: مراد ديان. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018

³ - أحمد عرفات القاضي، فلسفة الحرية، أعمال الندوة الفلسفية السابعة عشرة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009

⁴ - حسن حنفي، حرية أم تحرر، فلسفة الحرية، أعمال الندوة الفلسفية السابعة عشرة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 27

⁵ - ابن منظور ، لسان العرب، بيروت : دار المعارف ، <https://islamweb.net/ar/library/index.php>

حيث ورد في قاموس كامبريدج " شرط أو حق التمكن أو السماح له بالقيام ، التفكير أي كل ما تريد ، دون أن يتم التحكم فيه أو تقييده ¹

وقد ورد لفظ "حر" في القرآن بثلاثة معان: معنيان متقاربان في القصاص و الفدية ،ففي القصاص الحر بالحر و العبد بالعبد ،و الذكر بالذكر والأُنثى بالأُنثى ،وهو ما تجاوزه الآن بعد الغاء نظام الرق وبعد أن أصبح الناس جميعا أحرارا ،والمعنى الثالث في الفدية وقد فسر بعض الإصلاحيين المحدثين معنى العبودية لله بمعنى الحرية من عبودية البشر ، وهو تعريف عن طريق نفي الضد ، ليس الهم في اللفظ بل المعنى ²

فالحرية مفهوم من المفاهيم الكبرى التي تحكم وعي الانسان، فتحرك مشاعره وتوجه فعله، مثل مفاهيم الحياة والموت والأمل، وهي لذلك من المفاهيم التي يصعب تحديدها تحديدا جامعا مانعا، نظرا لتأثرها بالخبرة الاجتماعية وارتباط معانيها بجملة من المفاهيم المساوقة

ان الفكر الحدائى قدم لنا مفهومين متقابلين -لا مفهوما واحدا- للحرية: المفهوم البريطاني الذي يرى أن الحرية تفلت من القيود الاجتماعية والمفهوم القاري الذي يؤكد على أن الحرية ناجمة عن التزام الفرد والمجتمع بالواجب، كذلك نسعى الى ربط تطور مفهوم الحرية بالسياق التاريخي للمجتمع الغربي، وإبراز أهمية توظيف النموذج العملي المرتبط بآلية "المطالبة" وعدم الاكتفاء بالتحليل النظري لظاهرة الحرية.

2- السياق الاجتماعي والتاريخي:

تتحدد عملية تطوير المفهوم بتجريده عن سياقه الزماني و المكاني ، أي عن السياق الثقافي و التاريخي المواكب ،هذا التجريد عنصر أساسي في عملية فهم التجربة الإنسانية و شرط أولي لتحويل الظاهرة المعيشة الى فكرة متداولة وخطاب معرفي ،حيث أن مقارنة سريعة لموقع مفهوم الحرية في الادبيات الحدائية تظهر لنا أن هذا المفهوم يحتل مركز الصدارة في الفكر السياسي الحديث ،وأن المفاهيم المعيارية الأخرى لا تكاد تضاهيه أو تزاخمه ، بل نجد أن معظم المفاهيم المعيارية الأخرى مثل مفاهيم العدل و المساواة تستمد شرعيتها و مصداقيتها بالإشارة اليه، كذلك تظهر لنا المقارنة أن الحرية في الفكر الحدائى إشكالية سياسية ، بل لنقل إنها الإشكالية السياسية التي استهلكت ولا تزال الجهد الفكري الأعظم

ان عودة سريعة الى الوراء تظهر لنا أن الإشكالية الأساسية التي واجهها الفكر الاغريقي هي إشكالية العدل ، فاستبعاد الفلاسفة الاغريق لمفهوم الحرية من منظومتهم المعيارية لم يكن نتيجة جهل بالدلالات السياسية و الاجتماعية لهذا المفهوم بل نجم عن المعطيات العملية لتطبيق مفهوم الحرية في المجتمع الاغريقي التاريخي ،فقد واكب بروز المدرسة الفلسفية العقلانية في التاريخ الاغريقي مرحلة التحول الديمقراطي الذي شدد على ربط العدالة القانونية باختيار الأغلبية من جهة ، و الذي واكب فترة اتسمت بالتفلت من الضوابط الأخلاقية ،استخدم خلالها مفهوم الحرية كذريعة لتبرير التجاوزات السلوكية من جهة أخرى ، يكتب أرسطو واصفا مفهوم الحرية عند الديمقراطيين الاغريق قائلا: " يدعو

¹ - <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/freedom> اريخ الدخول 2020/01/05 على الساعة 16.30

² - حسن حنفي، حرية أم تحرر، مرجع سابق، ص 29

الديمقراطيون الى إقامة الدولة على أن أساس أن الأغلبية هي العليا، و يؤكدون أن الحرية تقتضي أن يعيش كل فرد كما يشاء ، بدعوى أن تقييد حرية الانسان علامة من علامات العبودية " ومن هنا اعتبر الفلاسفة الاغريق أن الحرية انفلات يتناقض مع الحياة الأخلاقية المبينة على الالتزام¹

لعل أول الكتابات الغربية التي حاولت إظهار إشكالية الحرية في سياقها الحديث تلك التي قدمها "توماس هوبز" البريطاني ، يعرف هوبز الحرية قائلا: " الحرية بمفهومها الصحيح ،هي غياب القيود الخارجية التي تحول بين الانسان وفعل ما يميله عليه عقله و حكمته " ،في حين يرى هيجل ،هي نقيض الحرية في المفهوم "الهوبزي" البريطاني ،إذ يؤكد هيجل أن الحرية الحقيقية للفرد تتحقق من خلال التزامه بالواجب²

ان الحرية قيمة إنسانية وتاريخية متغيرة في الزمان والمكان، بمعنى تغير مثلها الأعلى من عصر الى آخر، ومع ذلك، هناك الجوهر غير المختلف فيه: " فنحن لا نستطيع أن نعني بالحرية إلا قدرة الفعل أو عدم الفعل بحسب تحديدات الإرادة الإنسانية.»، إذ أن الحرية صفة بشرية كالأخلاق، وتقوم على "الإرادة والاختيار والنزعات والميول والاجتهاد والخطأ، وعلى القيم، وهي قائمة عند كائن نهائي وزائل وواقع وعقل ونسبي

فعند مقارنة معاني الحرية ، نلاحظ أن ايزايا برلين قدم مفهومين للحرية : " الحرية الإيجابية" وتعني التصرف وفق القانون أو المبدأ الأخلاقي ،و "الحرية السلبية" ،وتعني غياب القسر الاجتماعي أو السياسي ،وبينما ركز برلين على الحرية السلبية ،تناول فليب بيتي ،وهو أحد رموز المذهب الجمهوري في الفلسفة السياسية المعاصرة ، الحرية في كتابه « **Republicanism :A theory of Freedom and Government** - (المذهب الجمهوري : نظرية في الحرية و الحكومة) من خلال ما يسميه "نفي الهيمنة" ،بما يعني نفي جميع أشكال التبعية التي تحط من قدر الانسان ، و النظر الى الانسان الفرد على أنه قادر بنفسه على اختيار قراراته ،وبما يتوافق من ثم مع رغبة انسانية عميقة في التمتع بالكرامة الإنسانية "³

كما انفتح الباب على مصراعيه، اعتبارا من عصر التنوير الأوربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أمام مطالب وشعارات كل من الحرية وحرريات الفكر والرأي والاعتقاد ومبدأ التسامح الديني والسياسي، وحرية التصرف كأسس للسعادة والتقدم، وتبلورت ديمقراطية العصر الحديث بمواكبة الثورات التاريخية الثلاث الإنكليزية والأمريكية والفرنسية، واكتسبت حريات الشعوب وحقوقهم مفاهيم جديدة بلورتها فلسفات تنويرية في طروحات كانط وروسو وفولتير ومونتيسكيو وجون ستيوارت ميل

¹-لؤي صافي، الحرية والمواطنة والإسلام السياسي -التحولات السياسية الكبرى وقضايا النهوض الحضاري -بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013، ص ص (120،121)

²-نفس المرجع الذكر، ص 126

³- ثناء فؤاد عبد الله، سؤال الحرية الليبرالية في السياق العربي -تجربة النهضة أنموذجا -في كتاب، الحرية في الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ص (338،339)

وفي ظل عمليات واسعة من الاحتكاك بالآخر الأوربي ، شرع العقل العربي في اجراء أخطر مقارنة في قضايا الحرية و اشكالاتها ،ولتبدأ في الوعي العربي مرحلة التساؤلات الكبرى بشأن الانسان و العقل و الضمير و الحرية و السلطة و الدين ، ومع تأثير الفكر الليبرالي الحديث ،تصدرت مفاهيم الحرية و العدالة و معانيها مكانتها المركزية عند مفكري عصر النهضة في القرنين التاسع عشر و العشرين ،رفاعة الطهطاوي و خير الدين التونسي و أحمد ابن أبي الضياف و فرح أنطون و شبلي الشميل و أديب إسحق و سلامة موسى و جمال الدين الأفغاني و محمد عبده و قاسم أمين ، و غيرهم ممن تطلعوا إلى أسس مختلفة لحياة متحررة و حكم مؤسس على العدل و الحكمة و الحرية¹

ومن هذا يطرح **شميدتز و برينان** تعريفا للحرية بوصفها غياب القيود المفروضة من آخرين ،ومن غير وجه حق ،على تصرف الشخص ، وهذا يستثني القيود الطبيعية أو غير المفروضة من الغير ، كما يستثني القيود المشروعة ،ثم يطور الكاتبان التعريف من مفهوم السلبية لإدخال البعد الإيجابي الذي لا يمكن الشخص من التصرف كما يريد فحسب ، بل يمكنه أيضا من تحقيق ما يريد ،وبناء عليه ، يمكن إعادة صوغ مفهوم الحرية كي يصبح : "القدرة على فعل ما هو حق"².

ثانيا: الحرية ومجالات القياس كفضاءات مشتركة

ان غياب الأبعاد النفسية و التربوية و الأخلاقية في معارك الحرية بين الشرق و الغرب قد زاد الاختلاف في مفاهيمها المتعددة تبعا للنزعات و الرغبات و الاتجاهات و الدوافع الخ ،فصارت عملية التناظر هي من أهم خصائص الحرية التي تطفح على سطح الأحداث و مجرياتها ، فتمظهرت بشعارات غلب عليها الزيف و الكذب و التمويه و الخداع في الواقع الإنساني ، ومع ذلك تبقى فكرة " الحرية مشكلة فلسفية سيطر هاجسها على السؤال الفلسفي عبر رحلة الفكر البشري حتى يومنا ،فغدت مقولة يصعب تصور مدلولاتها خارج الواقع الإنساني كونها معملا قويا ، وكافيا في تحريك الوجود الإنساني و تنشيطه ، بل تكاد تكون هي من يحدد مكانة ومستوى الفعل الإنساني الذي لا يخرج بدوره معبرا عن درجة حضور أو نفي الحرية " وفي هذا الشأن يقول **عبد الله العروي** : " إن نظرية الحرية لا تثبت بأي حال واقع الحرية ، بل يمكن القول إنها في الحقيقة تخفي الحرية من الحياة اليومية ، فهي تعبر عن الجدلية الملاحظة في التاريخ " ،ولهذا يروي **العروي** " تتضح الحرية في الفكر بينما تضر في الواقع " ان هذا الحكم على الحرية ،بحسب **العروي** ، يأتي من تبنيه الاتجاه الليبرالي الغربي الذي يفصح عن موقف صريح من الانحياز الى الآخر على حساب الأنا

¹ - نفس المرجع الأنف الذكر، ص 341

² - عبد الوهاب الأفندي، ثمن الحرية، اقتصاديات الحرية والتحرر في صراعات الحداثة العربية -في كتاب، الحرية في الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ص (280-281)

أما نحن العرب (الأنا) فالمشكلة تبدو أكثر تعقيدا عندنا مما هي عند الغرب الآخر ومن ذلك أنه "تعددت معاني الحرية في الفكر العربي المعاصر تبعا لتعدد تياراته الفكرية التي صاغتها نماذج متعددة الوجود المادي والاجتماعي العربي»، فهنا نحن إزاء مشكلة معرفية ترتبط بالعلاقة بيننا وبين الغرب

وهو موضوع عام مكرر في عالمنا المعاصر على نحو صرنا لا نفتح كتابا أو نطلع على بحث أو دراسة أو وسائل التواصل الاجتماعي و الاعلام الا و كنا إزاء العديد من الفضاءات المشتركة : الحرية و التراث ، الحرية و التجديد ، الحرية و التبعية ، الحرية و الدين ، الحرية و العلمانية ، الحرية و السياسة ، الحرية و الأيديولوجيا ، الحرية و العلم... الخ¹ ، بالإضافة الى ثنائيات جديدة أخرى مستجدة على الساحة العربية و الغربية :

كالحرية والديمقراطية، الحرية وتنقل الافراد، الحرية الاقتصادية، الحرية الثقافية، حرية التدين، الحرية وحركات المقاومة، الحرية والحرب، الحرية والعولمة، الحرية وقضايا الإرهاب، الحرية ووسائل التواصل الاجتماعي، الحرية وتكنولوجيا الاتصال، الحرية والديمقراطية

ان هذه الفضاءات تشكل فضاءات مشتركة بين مجتمعات العالم وان اختلفت مستويات التناول ودرجات الحرية في التعبير عن ذاتها وفي هذا الإطار أشار سلطان بن عبد الرحمن العميري في كتابه بحث في مفهوم الحرية في الإسلام وفلسفتها وأبعادها وحدودها الى اتفاق مع التصور الغربي عن الحرية في مجالات متعددة وأهمها مجالان وهما:

المجال الأول: في أصل أهمية الحرية ومكانتها، فان كلا من التصور الإسلامي والتصور الغربي -يعد الحرية قيمة عالية لا يصح التساهل فيها ولا التهاون في الامتثال لما يتعلق بها من أحكام وحدود

المجال الثاني : أن كل من التصور الإسلامي و التصور الغربي يذهب الى ضرورة تقييد الحرية ، و أنه لا توجد حرية مطلقة من كل قيد ، فهذا النوع من الحرية مستحيل الوقوع ، بل عدم وقوعه من البديهيات ، ولا يكاد يقول به أحد من العقلاء ،لأنه لا وجود لكائن انساني غير خاضع لحتميات بيولوجية و مجتمعية أبدا ، و لأن القول بالحرية المطلقة يستلزم ألا يكون لها معنى ، لأنه إذا كانت مطلقة فمن أي يكون التحرر إذا ، و لأن المقولة الآخذة بالحرية المطلقة لا بد أن تقع في التناقض بالضرورة ، إذ أن التسليم لها يتنافى مع الحرية المطلقة ،ومثل هذه المقولة مثل المقولة الآخذة بنسبية الحقيقة ،فإن الأخذ بها لا بد أن يوقع في التناقض بالضرورة ، إذ أن التسليم لها يتنافى مع كون الحقيقة نسبية ، ومع اتفاق التصورين على ضرورة التقييد في الحرية و انكار الحرية المطلقة الا أنهما يختلفان كثيرا في تحديد المساحات التي يقيد فيها الحرية ، وفي تعيين القيود التي تضبط بها حدوده²

وفي هذا الاطار يرى محمد عابد الجابري " أن نقد المواثيق الغربية لحقوق الانسان و الحريات بأنها معتمدة على المرجعية الفلسفية و التاريخية لتلك البلاد لا يكفي في إنكار عالمية تلك المواثيق " ذلك لأن بإمكان المنافع عن هذه الحقوق أن يجيب بأن الإعلان عن حقوق الانسان في الثقافة الغربية كان ثورة في وعلى - هذه الثقافة نفسها ، كان

¹-عبد الأمير الأعسم، إشكالية الحرية مقارنة بين فلسفة الحرية وحرية الفلسفة في فكرنا المعاصر، المستقبل العربي، السنة 31، العدد 359، كانون الثاني/يناير 2009، ص 112

²- سلطان بن عبد الرحمن العميري، بحث في مفهوم الحرية في الإسلام وفلسفتها وأبعادها وحدودها، الطبعة الثانية، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2013، ص ص (98-99)

دعوة الى التخلي عن المعايير السلوكية و الفكرية :الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، التي كانت تكرسها هذه الثقافة ، و بالتالي بالإعلان عن حقوق الانسان في الثقافة الغربية كان -من وجهة النظر هذه- اعلانا عالميا - ثم يشير الى تبنيه لهذه الرؤية ،ويؤكد على أن عملية التأصيل في الحقوق الإنسانية في فكرنا العربي المعاصر يجب في نظرنا أن تنصرف الى ابراز عالمية الحريات وحقوق الانسان في كل من الثقافة الغربية و الثقافة الإنسانية ،أعني كونها تقوم على أسس فلسفية واحدة ، اما الاختلافات فهي لا تعبر عن ثوابت ، و انما ترجع الى اختلاف أسباب النزول ، أما المقاصد و الأهداف فهي واحدة و يختتم حديثه بالتأكيد على أن الأسس التي تقوم عليها الحريات وحقوق الانسان في الإسلام لا تختلف جوهريا عن الأسس التي تقوم عليها في الثقافة الغربية " ¹

كما يرى أن عالمية الحريات و حقوق الانسان في المرجعية الأوروبية حيث يقول " واضح أن هذا النوع من التأسيس لحقوق الانسان الذي قام به فلاسفة أوروبا في العصر الحديث يتجاوز الخصوصيات الثقافية ، إنه تأسيس يرجع بحقوق الانسان الى "البداية " الى ما قبل كل ثقافة و حضارة الى حالة الطبيعة و منها الى العقد الاجتماعي المؤسس للاجتماع البشري ، و بالتالي الى الثقافة و الحضارة فهل نخلص من ذلك الى القول بأن "عالمية " حقوق الانسان ، بما في ذلك تلك التي قررها "الإعلان العالمي لحقوق الانسان " وما يخلص من ذلك القول ان الأساس الفلسفي الذي تقوم عليه عالمية تلك الحقوق يجعل طلب الشرعية الثقافية " لهذه الحقوق مسألة غير ذات الموضوع ؟ وهذا سؤال يجد جوابه فيما يأتي "

ومن خلال وقوفه على عملية المقارنة يقول " لنقف بالمقارنة عند هذا الحد فهدفنا منها ليس إثبات سبق الإسلام في هذا الميدان أو ذاك نبل إنما أردنا منها فقط بفت الانتباه الى أن ادعاء فلاسفة أوروبا العالمية لحقوق الانسان، حقه في الحرية و المساواة وما تفرع منها، ليس أمرا خاصا بالحضارة الأوروبية ،وبالتالي فالأبعاد الثقافية الحضارية لحقوق الانسان هي أبعاد إنسانية ، تشترك في التعالي بها ، فوق الواقع الثقافي الحضاري القائم ، جميع الثقافات ،إن مطلب احترام حقوق الانسان هو دوما مطلب موجه ضد واقع ثقافي حضاري قائم (أي واقع فكري سياسي اجتماعي اقتصادي) ،هو دوما دعوة الى تغيير هذا الواقع ، وجميع الثقافات والحضارات تشترك في تأسيس هذه الدعوة على مرجعية تقدم نفسها على أنها البداية والاصل مثل حالة الطبيعة ، ودين الفطرة "

ان هذا القول الأخير في حقيقة الأمر هو محل نظر ونقد و يستدعي الوقوف عنده في تبين خصوصية و تمايز الحضارتين و مرجعيتهما و ان كان الاشتراك في جزئيات هي تتوافق مع الفطرة السلمية و الهداية الربانية في خلق الله وهو ما أقر به الدكتور عابد الجابري من قوله " هناك من سيعترض على ادعائنا العالمية للمرجعية الإسلامية للحريات و

¹ - محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص ص (143-144)

حقوق الانسان بخصوصية تلك الحريات و الحقوق في الإسلام لارتباطها بالدين من جهة و للقيود التي يفرضها الفقه الإسلامي من جهة أخرى¹

ثالثا: التقارير الدولية ومنهجية القياس للحرية في ظل جدلية تباين القيم والهوية في العالم

في خضم جدلية تباين القيم و الهوية في العالم تعالت أصوات جاسرة ركبت أبراجا عاجية أعادتنا في الكثير من المرات الى طرح التساؤل حول معاني الحرية لا سيما مع انتشار لفظ كثر استخدامه منذ الحرب الباردة ، حين سمي المعسكر الغربي نفسه "العالم الحر" و ما سواه بغير ذلك ، بمسدين بهذا التقسيم حكما قيميا بأن الحرية أمر مرغوب فيه لذاته -، وهذه مسألة تتوافق على بدايتها الثقافات الإنسانية كلها ، - وفي هذا يرجعنا الأستاذ عبد الوهاب الأفندي في قوله **طلوع شمس الحرية من الغرب** الى مقولة راجت حتى أصبحت عقيدة ، ملخصها أن مفهوم الحرية و الممارسات المتعلقة به هو مفهوم حديث مصدره الغرب ، فالمجتمعات القديمة كانت تعلي قيما أخرى ، مثل الشرف و الايمان و المجد..... وغيرها ، على قيم الحرية

أما المجتمعات الغربية الحديثة ، فأصبحت أول من أعلى قيمة الحرية على ما سواها ، ولا سيما بعد صعود الرأسمالية و ما تبعها من تفتت للولاءات القديمة و اعلاء للنزعة الفردية ، و كذلك ضعف سلطان المؤسسات الاجتماعية و الدينية ، و بحسب هذا الرأي فإن الحرية مفهوم غربي بامتياز ، وان الآخرين أخذوه عن الغرب (أو رفضوه بسبب مصدره و تناقضه مع قيمه ، أو بسبب عدم الفهم ، أو عدم القدرة على التأقلم) ، وليس بدعا أن يكون من كبار أنصار هذا الرأي عراب الاستشراق **برنارد لويس**² الذي أورد في احدى مقالاته أن العرب لم يجدوا صعوبة في تقبل مفهوم المساواة الذي بشر به نابليون مع الحرية عنده غزوه مصر ، لأن المساواة مبدأ أصيل في الفكر الإسلامي ، ولكنهم تحيروا أما مفهوم الحرية الذي لم يكن له مكان في الفكر العربي الا عند التفريق بين العبد و الحر ، و ما يؤسف له في هذا ثمة مفكرين عربا ، من أبرزهم **عبدالله العروي** (على الرغم من اعتراضه على منهج المستشرقين ، يأتون بما يقارب هذه النظرة ، إذ يرى **العروي** أن مفهوم الحرية كان غريبا على المجتمعات العربية الإسلامية ، ولا يستخدم الا ترجمة للمصطلحات الغربية ، من دون تمثل دقيق لمعناها ، بل ربما يكون الفهم "جد سطحي" هذا عند من قبلوا المفهوم ، لأن هناك من يرفضه أصلا ، ويؤكد **العروي** أن مفهوم دعوة الحرية "المدوية" على السنة العرب "غير واضح ولا راسخ في أذهانهم ، وواقعها غير متحقق في سلوكهم" كما أن البون شاسع بين "حرية ميتافيزيقية نفسانية يتناولها الفكر الإسلامي بالتحليل ، و حرية سياسية اجتماعية ينكب عليها الفكر الليبرالي"

¹ - محمد عابد الجابري، **قضايا الفكر العربي الديمقراطية وحقوق الانسان**، كتاب في جريدة، العدد التاسع والعشرون، عدد رقم 95، تموز 2006. بيروت: منظمة اليونسكو، ص ص (14،15)

² - **برنارد لويس** يهودي من مواليد لندن ولد في **31 مايو - 1916** و توفي في **19 مايو 2018** ، مارس التدريس لسنين طويلة في جامعة برنستون في ولاية **نيوجرسي** الأميركية، وكان من أشد مؤيدي إسرائيل ومقربا من المحافظين الجدد الأميركيين ومن ابرز ما قال "أحذر من أن يتحول الشرق الأوسط تدريجيا لمرتع للتطرف والمشاعر المعادية للغرب ، وقال في كتاب "المعتقد والسلطة" الذي نشره عام 2010 في معرض حديثه عن المنطقة "إما أن نوفر لهم الحرية أو يدمرونا"

تتقاطع ملاحظات العروبي مع مقولة للمستشرق البريطاني المعروف إرنست غلينر بشأن خلاف جوهري يراه بين المفهوم الإسلامي للحرية و المفهوم الغربي الحديث المتمثل في فكرة المجتمع المدني فالأخير يرفض كل سلطان فوق المجتمع ،ويرتكز على نشأة فرد متحرر من ارتباطاته الاجتماعية غير الاختيارية ، وبحسب غلينر ، تعيش المجتمعات الإسلامية الخضوع للشرعية الإسلامية في المجال الشخصي ،وهو خضوع مفروض في الأغلب -حسب رأيه- من المجتمع و الحاكم معا ،وكما ذكر تذهب طائفة لا بأس بها من المفكرين العرب للأسف الشديد اتجاه هذا المذهب في ان الإشكالية هي في العقل العربي الذي سجن نفسه في قوالب فكرية قديمة تمنعه من التفاعل الإيجابي مع الحداثة ، و من هؤلاء محمد أركون ، ،خلدون النقيب ،هشام شرابي¹....

أما بالنسبة إلينا ، فكأننا نجابه حالة قسرية من خارجنا ، أي خارج (الأننا) تطبع تفكيرنا في الحرية فتولد لدينا اتباعا دائما للغروب (الآخر) باعتباره مرجعيتنا في الحرية ،و تنفجر مسألة المسائل مع الغرب لتجاوز الحدود المعقولة في ادعاء صراع الحضارات و نهاية التاريخ ، و استنادا الى هذا أثبت حسن حنفي رأيه على أساس أن لدينا من الوعي بالحرية ، بالمعنى الليبرالي ،في تراثنا ما يلغي فكرة أ، الحرية أصلا هي من اختراع الغرب ،وعلى الرغم من معارضة محمد عابد الجابري لرأي حنفي ، الذي يرى أن الحرية عن طريق تطبيق الليبرالية الغربية كان يمكن لها أن تتحقق في وطننا العربي (ومصر أولا و بالذات) لو لم تتدخل أوروبا الاستعمارية في صياغة معالم الحياة العربية الحديثة ،فان هاتين الفرضيتين ،لا تقومان على أساس التحليل النقدي لإعادة بناء منظومة الحرية : الحرية الفردية و الواجب ، الحرية الاجتماعية و الحقوق ، الحرية السياسية و تغيير الواقع الموضوعي ، و الحرية الفكرية و صياغة الأيديولوجيا ، و الحرية الدينية و الصلة بين البشر و المطلق ...

وهكذا نجد اختلافا بين مفاهيم الحرية كما نراها نحن (الأننا) ،ومفاهيم الحرية كما يفلسفها الغرب (الآخر) ، ليس لأن عقولنا تختلف في وضع معايير قياس مفاهيم الحرية عن عقول الغربيين ، لكن لأن الموروث في وعينا غير الموروث في وعيهم ،أي أن الوسائل التي نستعملها في إدراك معاني الحرية تختلف عن وسائلهم في توظيف اتجاهات الحرية ، وهذه الأخرى تختلف عن اتجاهاتنا في معالجة مشكلاتنا ،فنحن نقرأ باستمرار عن مشكلاتنا مع الغرب ، ولكننا لا نتحدث عن مشكلات الغرب معنا ، وهذا يقودنا بلا شك الى فوضى التصورات التي صارت كامنة في وعينا الذاتي و الجمعي ،وكان لا حل لأية مسألة نعرفها ، أو نريد أن نعرفها ، إلا عن طريق الغرب²

والمخرج حسب المفكرين السابق ذكرهم من هذه الإشكاليات إنما يتأتى باستيعاب مكتسبات الليبرالية من دون تنكر للتراث، وذلك عبر إعادة صوغ المجتمعات العربية وقيمها بما يعزز مبدأ الحرية وأولويتها

¹ - عبد الوهاب الأفندي، مرجع سابق، ص ص (280-285)

² - عبد الأمير الأعسم، مرجع سابق، ص 114

مما سبق يتبين لنا اختلاف الرؤى وزوايا تناول لقضايا الحرية ومرجعيات البناء للنماذج الغربية والإسلامية منها ضف الى ذلك اختلاف الثقافات والتقاليد والعادات بين المجتمعات ودول العالم، ولكن ما يفرض على أرض الواقع هو الرؤية الغربية من خلال امتلاكها للقوة والسيطرة الفكرية والتكنولوجية وما مخرجات العولمة وافرازاتها الا انعكاس لذلك لقد حاول المجتمع الدولي بمختلف مكوناته الحكومية منها و غير الحكومية عن طريق المنظمات و الاتحادات و الهيئات الدولية بالإضافة الى بعض الدول الكبرى الى اصدار تقارير دولية سنوية تعنى بشؤون و قضايا عالمية و في مقدمتها الحريات و حقوق الانسان لما لهما من علاقة وطيدة فبعد الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي تبنته الأمم المتحدة 10 ديسمبر 1948 و جاء في ديباجته و مادته الأولى " يولد جميع الناس أحرارا و متساوين في الكرامة ،وهم قد وهبوا العقل و الوجدان و عليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الاخاء كما تبعت مواده الثلاثون بالتركيز على مبدأ الحرية لأنها الضامن الأساسي لحقوق الانسان ومنذ ذلك الحين توالى اللوائح و التقارير على اختلافها و من أبرز مظاهر الاهتمام الإسلامي بحقوق الانسان و حرياته ،والتي تمثل أهم الجهود في مواجهة الموائيق الغربية : السعي الى صياغة لوائح و موائيق عامة لحقوق الانسان من الوجهة الإسلامية ،ومن أبرز تلك اللوائح : إعلان حقوق الانسان و واجباته في الإسلام الصادر عن رابطة العالم الإسلامي ،سنة 1979 م .. وغيرها من البيانات وصولا الى اعلان القاهرة لحقوق الانسان في الإسلام الصادر سنة 1990 ،و على الرغم التباين في مدى درجة قبول التقارير و الموائيق المتعلقة بالحريات في العالم الا أن هذا لم يمنع من صدور العديد منها لعنا نركز على بعض منها و أهمها :

- The human Freedom Index-2019
- Freedom in the world 2019
- The Index of Economic Freedom 2019
- World Press Freedom index 2019

1- مؤشر حرية الإنسان : (The human Freedom Index-2019)

يعرض مؤشر حرية الإنسان حالة حرية الإنسان في العالم بناءً على مقياس واسع يشمل الحرية الشخصية والمدنية والاقتصادية. حرية الإنسان هي مفهوم اجتماعي يعترف بكرامة الأفراد ويعرف هنا بالحرية السلبية أو عدم وجود قيود قسرية. لأن الحرية قيمة بطبيعتها وتلعب دوراً في تقدم الإنسان، فهي تستحق القياس بعناية. مؤشر حرية الإنسان هو مورد يمكن أن يساعد في مراقبة العلاقات بين الحرية والظواهر الاجتماعية والاقتصادية الأخرى بشكل أكثر موضوعية، وكذلك الطرق التي تتفاعل بها أبعاد الحرية المختلفة مع بعضها البعض.

شارك في نشر التقرير معهد كاتو ومعهد فريزر ومعهد ليبراليس في مؤسسة فريدريش ناومان للحرية.

يقدم المؤشر المنشور هنا مقياساً واسعاً لحرية الإنسان، يُفهم على أنه عدم وجود قيود قسرية. يستخدم هذا المؤشر السنوي الخامس 76 مؤشراً متميزاً للحرية الشخصية والاقتصادية¹ في المجالات التالية:

الجدول رقم: 01 هيكل مؤشر حرية الانسان

الحرية الشخصية	حرية اقتصادية
1- الحماية القانونية و الأمن	1- حجم الحكومة
قواعد القانون	2- النظام القانوني و حقوق الملكية
الأمن و السلامة	3- الوصول الى صوت المال
2- الحريات الشخصية المحددة	4- حرية التجارة الدولية
الحركة	5- تنظيم الائتمان و العمل و الأعمال التجارية
الدين	
الرابطه و التجمع و المجتمع المدني	
التعبير و المعلومات	
الهوية و العلاقات	

HFI هو مؤشر الحرية الأكثر شمولاً الذي تم إنشاؤه حتى الآن لمجموعة من البلدان ذات مغزى عالمي. يغطي مؤشر HFI 162 دولة لعام 2017، وهو آخر عام تتوفر فيه بيانات كافية. يصنف المؤشر البلدان بداية من عام 2008، وهو العام الأول الذي يمكن من خلاله إصدار مؤشر قوي بدرجة كافية.

على مقياس من 0 إلى 10، حيث تمثل 10 حريات أكثر، كان متوسط تصنيف حرية الإنسان لـ 162 دولة في عام 2017 هو 6.89. من بين الدول المدرجة في تقرير هذا العام والعام الماضي، انخفض مستوى الحرية بشكل طفيف (-0.01) مقارنة بعام 2016، مع زيادة 70 دولة في تصنيفاتها و 88 في انخفاض. منذ عام 2008، انخفض مستوى الحرية العالمية أيضاً بشكل طفيف (0.07)، حيث زاد 61 دولة في المؤشر من تصنيفاتها و 79 دولة في الانخفاض. حيث ان ما يلاحظ على عملية بناء المفاهيم والمؤشرات في قياس الحرية من خلال التقرير² ينبي في مفاهيمه على المنظور الغربي و طروحاتها ولكن هذا لا يمنع من وضع مقاييس تم تحديدها و ترتيبها

2- الحرية في العالم (Freedom in the world 2019)

¹ 2020 تاريخ الدخول <https://www.cato.org/human-freedom-index-new/01/25>

² <https://www.cato.org/sites/cato.org/files/human-freedom-index-files/2019-human-freedom-index-update-2.pdf2020/01/25> تاريخ الدخول

الحرية في العالم هي تقرير عالمي سنوي عن الحقوق السياسية والحريات المدنية، ويتألف من تقييمات رقمية ونصوص وصفية لكل بلد ومجموعة مختارة من المناطق. تغطي الطبعة 2019 التطورات في 195 دولة و14 مقاطعة من 1 يناير 2018، حتى 31 ديسمبر 2018

- منهجية تقرير الحرية في العالم

تستمد منهجية التقرير إلى حد كبير من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948. تستند الحرية في العالم إلى فرضية أن هذه المعايير تنطبق على جميع البلدان والأقاليم، بغض النظر عن الموقع الجغرافي والعنقي أو التكوين الديني، أو مستوى التنمية الاقتصادية. تعمل الحرية في العالم من الافتراض بأن الحرية لجميع الناس تتحقق على أفضل وجه في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية. حيث تقوم الحرية في العالم بتقييم حقوق وحريات العالم الحقيقي التي يتمتع بها الأفراد، بدلاً من أداء الحكومات أو الأداء الحكومي بحد ذاته. يمكن أن تتأثر الحقوق السياسية والحريات المدنية بالجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك المتمردين وغيرهم من الجماعات المسلحة.

لا تعتقد فريدوم هاوس Freedom House أن الضمانات القانونية للحقوق كافية لتحقيق هذه الحقوق على أرض الواقع. في حين أن كل من القوانين والممارسات الفعلية يتم أخذها في الاعتبار في قرارات التسجيل، يتم التركيز بشكل أكبر على التنفيذ. كما يتم اختيار المناطق للتقييم في Freedom in the World بناءً على جملة من المعايير التي تراعي وضعية الدولة واستقلالها بالإضافة إلى حالة النزاع من عدمه

- تاريخ تقارير الحرية في العالم

بدأت "فريدوم هاوس" في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي بمراجعة "الحرية". قدم هذا التقرير المتواضع تقييمات للاتجاهات السياسية وآثارها على الحرية الفردية. في عام 1972، أطلقت فريدوم هاوس دراسة سنوية جديدة أكثر شمولاً تسمى الدراسة المقارنة للحرية. طور ريموند جاستيل، وهو متخصص متدرب في جامعة هارفارد في الدراسات الإقليمية من جامعة واشنطن في سياتل، المنهجية التي حددت تصنيفات الحقوق السياسية والحريات المدنية في 151 دولة و45 إقليمًا وتصنيفها على أنها محرة أو حرة جزئيًا أو غير حرة. ظهرت النتائج كل عام في مجلة فريدوم هاوس التي تصدر كل شهرين في فريدوم هاوس (بعنوان فيما بعد فريدوم ريفيو).

ظهرت الحرية في العالم لأول مرة في شكل كتاب في عام 1978 وتضمنت روايات قصيرة لكل بلد وإقليم تم تصنيفها في الدراسة، وكذلك سلسلة من المقالات لكبار العلماء حول القضايا ذات الصلة. استمرت شركة Freedom في إنتاج Freedom in the World حتى عام 1989، عندما تم إنشاء فريق أكبر من المحللين في الشركة. في منتصف تسعينيات القرن الماضي، استلزم توسع سرد البلد والأراضي تعيين محللين خارجيين - مجموعة من الخبراء الإقليميين من الأوساط الأكاديمية والإعلامية ومجتمعات حقوق الإنسان - واستمر المشروع في النمو من حيث الحجم والنطاق في منذ سنوات.

تم إجراء عدد من التحديثات المتواضعة للمنهجية مع مرور الوقت للتكيف مع الأفكار المتطورة حول الحقوق السياسية والحريات المدنية. يتم تقديم هذه التغييرات بشكل تدريجي من أجل ضمان إمكانية مقارنة التصنيفات من سنة إلى أخرى¹.

-مراجعة المنهجية: 2016-2017

في الفترة من 2016 إلى 2017، استعانت **Freedom House** بفريق من الخبراء الخارجيين لمساعدة الموظفين في مراجعة شاملة لمنهجية **Freedom in the World**. وقد مثل هذا الاستعراض الأول من نوعه منذ عام 2002. وشارك في هذه العملية ما يقرب من 20 خبيراً من ذوي الخبرة العالمية والإقليمية وقضايا القضايا.

بعد المراجعة، بقي الهيكل الأساسي للمنهجية ومعظم أسئلة المنهجية كما هي. لذلك فإن المراجعة لا تؤثر على سلامة سلسلة سلاسل الحرية في العالم. تشمل التحسينات الملحوظة دقة أكبر في تعريف كل مؤشر، وإرشادات إضافية حول التعامل مع مختلف مواقف العالم الواقعي، ومزيد من التفاصيل حول التفاعل بين التطورات التكنولوجية الجديدة والحريات الأساسية. وأدى الاستعراض أيضاً إلى الخطوة المهمة المتمثلة في إدراج التوجيه المتعلق بالجنسين

-عملية البحث والتقييمات

يتم إنتاج **Freedom in the World** كل عام بواسطة فريق من المحللين الداخليين والخارجيين والمستشارين الخبراء من الأوساط الأكاديمية ومؤسسات الفكر وحقوق الإنسان. تضمنت نسخة 2019 أكثر من 100 محلل وأكثر من 30 مستشاراً. يستخدم المحللون، الذين يعدون مسودة التقارير والنتائج، مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك المقالات الإخبارية، والتحليلات الأكاديمية، والتقارير الواردة من المنظمات غير الحكومية، والاتصالات المهنية الفردية، والبحوث الميدانية. يسجل المحللون البلدان والأقاليم استناداً إلى الظروف والأحداث داخل حدودهم خلال فترة التغطية. تتم مناقشة النقاط المقترحة للمحللين والدفاع عنها في سلسلة من اجتماعات المراجعة، يتم تنظيمها حسب المنطقة ويحضرها فريق **Freedom House** وفريق من المستشارين الخبراء. تمثل النتائج النهائية إجماع المحللين والمستشارين والموظفين. على الرغم من أن عنصر الذاتية أمر لا مفر منه في مثل هذا المشروع، فإن عملية التقييم تؤكد على الاتساق المنهجي، والصرامة الفكرية، والأحكام المتوازنة وغير المنحازة.

-منح الدرجات

تستخدم **Freedom in the World** نظاماً ثلاثي المستويات يتكون من الدرجات والتصنيفات والوضع. - يتم منح بلد أو إقليم من 0 إلى 4 نقاط لكل من 10 مؤشرات للحقوق السياسية و15 مؤشر للحريات المدنية، والتي تأخذ شكل أسئلة؛ درجة 0 تمثل أصغر درجة من الحرية و4 أكبر درجة من الحرية. يتم تجميع أسئلة الحقوق السياسية في ثلاث فئات فرعية: العملية الانتخابية (3 أسئلة)، التعددية السياسية والمشاركة (4)، أداء الحكومة (3). يتم تجميع أسئلة الحريات المدنية في أربع فئات فرعية: حرية التعبير والمعتقد (4 أسئلة)، والحقوق التنظيمية والتنظيمية (3)، وسيادة القانون (4)، والاستقلال الشخصي والحقوق الفردية (4). يحتوي قسم الحقوق السياسية أيضاً على سؤال تقديري إضافي. بالنسبة للسؤال التقديري، يمكن طرح درجة من 1 إلى 4، حسب الاقتضاء (كلما كان الوضع أسوأ،

تاريخ الدخول 2020/01/25 على الساعة 11.00 ¹ <https://freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2019>

يمكن طرح المزيد من النقاط). أعلى درجة إجمالية يمكن منحها للحقوق السياسية هي 40 (أو درجة 4 لكل سؤال من الأسئلة العشرة)¹. أعلى درجة إجمالية يمكن منحها للحريات المدنية هي 60 (أو درجة 4 لكل سؤال من الأسئلة الخمسة عشر). يتم استخدام الدرجات من الإصدار السابق كميّار للعام الحالي قيد المراجعة. لا تتغير النتيجة عادةً إلا إذا كان هناك تطور في العالم الحقيقي خلال العام يستدعي حدوث انخفاض أو تحسن (على سبيل المثال، حملة على وسائل الإعلام، أول انتخابات حرة ونزيهة في البلاد)، على الرغم من التغييرات التدريجية في الظروف - في غياب حدث إشارة - يتم تسجيلها أحياناً في النتائج.

تصنيفات الحقوق السياسية والحريات المدنية - يتم تخصيص تصنيفين لبلد أو إقليم - تصنيف للحقوق السياسية والآخر للحريات المدنية - استناداً إلى مجموع درجاته المتعلقة بالحقوق السياسية ومسائل الحريات المدنية. كل تصنيف من 1 إلى 7، مع 1 يمثل أكبر درجة من الحرية و 7 على درجة أصغر من الحرية، يتوافق مع مجموعة محددة من الدرجات الإجمالية حر ، حر جزئياً ، غير حر - يطلق على متوسط تصنيف الحقوق السياسية والحريات المدنية لبلد أو إقليم ما تصنيف الحرية ، وهذا هو الرقم الذي يحدد حالة "حر" (من 1.0 إلى 2.5) ، حر جزئياً (من 3.0 إلى 5.0) أو غير حر (5.5 إلى 7.0)²

3- مؤشر الحرية الاقتصادية 2019 The Index of Economic Freedom 2019

في عام 2019، تم قياس مبادئ الحرية الاقتصادية التي غدت هذا التقدم الهائل مرة أخرى في مؤشر الحرية الاقتصادية، وهو دليل سنوي تنشره مؤسسة التراث، مركز الأبحاث رقم 1 في واشنطن.

فعلى مدى خمسة وعشرين عاماً، قدم الفهرس تحليلاً مدروساً بتنسيق واضح وصريح ومباشر. من خلال توفير موارد جديدة للمستخدمين وموقع إلكتروني مخصص للبحث والتعليم، يستعد مؤشر الحرية الاقتصادية لمساعدة القراء على متابعة أكثر من عقدين من التقدم في الحرية الاقتصادية والازدهار والفرص وتعزيز هذه الأفكار في منازلهم ومدارسهم ومجتمعات، كما يغطي المؤشر 12 حرية - من حقوق الملكية إلى الحرية المالية - في 186 دولة ويتضمن فهرس 2019 - الإصدار الخامس والعشرون - ما يلي:

- تحديث مؤشرات الحرية الاقتصادية وبيانات الاقتصاد الكلي لـ 186 اقتصاداً.

- مقارنات سهلة القراءة عبر البلاد تسلط الضوء على أهمية الحرية الاقتصادية.

- أدوات عبر الإنترنت مثل مخططات المقارنة المخصصة وخريطة الحرارة التفاعلية.

- ماهية الحرية الاقتصادية

الحرية الاقتصادية هي حق أساسي لكل إنسان في السيطرة على عمله وممتلكاته. في مجتمع حر اقتصادياً، يكون للأفراد حرية العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بأي طريقة يرغبون فيها. في المجتمعات الحرة اقتصادياً، تسمح الحكومات للعمالة ورأس المال والسلع بالتحرك بحرية، والامتناع عن الإكراه أو القيود المفروضة على الحرية بما يتجاوز الحد اللازم لحماية الحرية والحفاظ عليها بنفسها.

- فوائد الحرية الاقتصادية

¹ <https://freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2019>

تاريخ الدخول 2020/01/25 على الساعة 11.30

² <https://freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2019>

تاريخ الدخول 2020/01/25 على الساعة 14.00

الحرية الاقتصادية تجلب رخاء أكبر. يوثق مؤشر الحرية الاقتصادية العلاقة الإيجابية بين الحرية الاقتصادية ومجموعة متنوعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية. ترتبط المثل العليا للحرية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالمجتمعات الصحية والبيئات الأنظف وزيادة ثروة الفرد والتنمية البشرية والديمقراطية والقضاء على الفقر. لمزيد من المعلومات، راجع بشكل خاص:

- كيف يقيس التقرير الحرية الاقتصادية

يقيس الحرية الاقتصادية بناءً على 12 عاملاً من العوامل الكمية والنوعية، مجمعة في أربع فئات أو أعمدة عريضة للحرية الاقتصادية:

- سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية)
- حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية)
- الكفاءة التنظيمية (حرية العمل، حرية العمل، الحرية النقدية)
- الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية)

يتم تصنيف كل واحدة من الحريات الاقتصادية الاثني عشرة ضمن هذه الفئات على مقياس من 0 إلى 100. يتم الحصول على الدرجة الإجمالية للبلد من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثني عشر، مع إعطاء وزن متساوٍ لكل منها.

- الوصول إلى البيانات عبر الإنترنت

يمكن استكشاف مؤشر الحرية الاقتصادية بسهولة باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات على موقعنا التفاعلي، بما في ذلك:

- تصنيفات البلد: تصنيف كل بلد في الفهرس ومقارنته بنظرائه، ومواكبة التطورات السياسية والاقتصادية في صفحة كل بلد.

- رسم بياني للبيانات: تخصيص ومقارنة نتائج الدولة في ثلاث دول بحد أقصى باستخدام الرسوم التفاعلية.

- استكشاف البيانات: تنزيل أكثر من 20 عاملاً من بيانات الفهرس التاريخي، بما في ذلك مؤشرات الاقتصاد الكلي، والانهيار الإقليمي لنتائج المؤشر منذ عام 1995.

- خريطة الحرارة: تصور مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2019 في هذه الخريطة المذهلة والتفاعلية للعالم. يتم اكتشاف التنافس وقضاياه¹

4- مؤشر حرية الصحافة العالمية (2019) (World Press Freedom index 2019)

ستكون حرية التعبير والمعلومات دائماً أهم حرية في العالم. إذا لم يكن الصحفيون أحراراً في الإبلاغ عن الحقائق، أو التنديد بالانتهاكات، وتنبية الجمهور، فكيف نقاوم كل أشكال العنف والقمع ولهذا

تعد منظمة مراسلون بلا حدود (RSF) التي تتخذ من باريس مقراً لها، منظمة غير حكومية مستقلة لها مركز استشاري لدى الأمم المتحدة واليونسكو ومجلس أوروبا والمنظمة الدولية للفرانكفونية. تتيح أقسامها الأجنبية ومكاتبها

¹ <https://www.heritage.org/index/about> 2019 تاريخ الدخول 2020/01/25 على الساعة 14.00

في عشر مدن، بما في ذلك بروكسل وواشنطن وبرلين وتونس وريو دي جانيرو وستوكهولم، وشبكتها من المراسلين في 130 دولة، لمراسلون بلا حدود القدرة على حشد الدعم وتحدي الحكومات وممارسة التأثير على حد سواء الأرض والوزارات والدوائر التي تتم فيها صياغة معايير وتشريعات وسائل الإعلام والإنترنت.

من خلال 30 عامًا دفاعًا عن حرية المعلومات تأسست منظمة مراسلون بلا حدود من قبل أربعة صحفيين في مدينة مونبلييه بجنوب فرنسا عام 1985، وهي الآن واحدة من المنظمات غير الحكومية الرائدة في العالم في الدفاع عن حرية المعلومات وتعزيزها. مسجلة في فرنسا كمنظمة غير هادفة للربح منذ عام 1995، ميزت منظمة مراسلون بلا حدود نفسها في الصين، باحتجاجاتها خلال أولمبياد بكين 2008؛ في أفريقيا، من خلال إنشاء محطة إذاعية مستقلة فقط تبث إلى الإريتريين في عام 2009؛ في هايتي، من خلال إنشاء مركز لدعم وسائل الإعلام بعد زلزال يناير 2010؛ ومؤخرًا في سوريا من خلال توفير التدريب للصحفيين والمدونين.

- الاعتراف الدولي: حازت مراسلون بلا حدود على المستوى الدولي، وقد حصلت على جوائز في جميع أنحاء العالم: جائزة التعديل الأول لجمعية التعليم في الصحافة والاتصال الجماهيري، ومدينة DemokratiePreis لعام 2014 بمدينة بون، وجائزة الرابطة الدولية لأندية الصحافة لعام 2013، وميدالية شارلمان للإعلام الأوروبي لعام 2009، جائزة إيمي لعام 2006 من الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم التلفزيونية، وجائزة ساخاروف من البرلمان الأوروبي لعام 2005 لحرية الفكر، وجائزة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للصحافة والديمقراطية جائزة في عام 1997، وجائزة لورنزو ناتالي للمفوضية الأوروبية في عام 1992.

- الفعالية في تقارير المنظمة: تعمل العديد من الكيانات بناءً على توصيات مراسلون بلا حدود، وقد وضعت مراسلون بلا حدود مؤشرات من أجل تقييم تأثير عملها. في السنوات الأخيرة، شهدت زيادة ملحوظة في ردود فعل الحكومات على نشر مؤشر حرية الصحافة العالمية. وكأداة للتقييم والدعوة، يستخدم هذا المؤشر بشكل متزايد من قبل هيئات مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، ومؤسسة تحدي الألفية في تحديد تخصيص المساعدات الإنمائية. ساعد اعتمادهم على الفهرس على زيادة الاهتمام الذي توليه الحكومات لحرية المعلومات

- كيف يتم تجميع الفهرس

يتم تحديد درجة الحرية المتاحة للصحفيين في 180 دولة من خلال تجميع ردود الخبراء على استبيان ابتكرته مراسلون بلا حدود. يتم الجمع بين هذا التحليل النوعي والبيانات الكمية عن الانتهاكات وأعمال العنف ضد الصحفيين خلال الفترة التي تم تقييمها. المعايير التي تم تقييمها في الاستبيان هي التعددية واستقلال وسائل الإعلام والبيئة الإعلامية والرقابة الذاتية والإطار التشريعي والشفافية وجودة البنية التحتية التي تدعم إنتاج الأخبار والمعلومات.

- الاستبيان لتجميع الفهرس، طورت مراسلون بلا حدود استبيانًا عبر الإنترنت مع 87 سؤالًا يركز على هذه المعايير. تُرجم الاستبيان إلى 20 لغة، بما في ذلك الإنجليزية والعربية والصينية والروسية والإندونيسية والكورية، ويستهدف المهنيين العاملين في مجال الإعلام والمحامين وعلماء الاجتماع الذين يُطلب منهم إكمالها. يتم احتساب الدرجات على أساس ردود الخبراء الذين اختارهم مراسلون بلا حدود إلى جانب بيانات عن الانتهاكات والعنف ضد الصحفيين خلال الفترة التي تم تقييمها

- البيانات عن الانتهاكات

يحتفظ فريق من المتخصصين، كل منهم مكلف بمنطقة جغرافية مختلفة، بسرد تفصيلي للانتهاكات والعنف ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية. يعتمد هؤلاء الباحثون أيضاً على شبكة من المراسلين في 130 دولة. يتم احتساب مؤشر الانتهاكات لكل دولة على أساس البيانات حول شدة الانتهاكات والعنف ضد الجهات الإعلامية خلال الفترة التي تم تقييمها. ثم يتم استخدام هذا المؤشر الكمي لوزن التحليل النوعي للوضع في البلد بناءً على الردود على الاستبيانات¹.

- خريطة حرية الصحافة

تقدم خريطة حرية الصحافة، التي يتم توزيعها في الإصدارات المطبوعة والرقمية، نظرة عامة مرئية عن الوضع في كل بلد في الفهرس. يتم تعيين فئات اللون على النحو التالي: جيد (أبيض)، جيد إلى حد ما (أصفر)، إشكالية (برتقالي)، سيء (أحمر) وسيء للغاية (أسود).

- فئات المعايير والمؤشرات

يركز الاستبيان على فئات معايير مثل أداء البلاد فيما يتعلق بالتعددية واستقلال وسائل الإعلام واحترام سلامة وحرية الصحفيين. يرتبط كل سؤال في الاستبيان بأحد المؤشرات الستة التالية:

- 1 / التعددية [مؤشر درجة اللون indicator scorePlur] يقيس درجة تمثيل الآراء في وسائل الإعلام.
- 2 / استقلال وسائل الإعلام [مؤشر النتيجة indicator scoreInd] يقيس درجة قدرة الإعلام على العمل بشكل مستقل عن مصادر النفوذ السياسي والحكومي والتجاري والديني.
- 3 / البيئة والرقابة الذاتية [مؤشر النتيجة indicator scoreEA] [يحلل البيئة التي يعمل فيها مزودو الأخبار والمعلومات.
- 4 / الإطار التشريعي [مؤشر النتيجة indicator scoreCL] يقيس تأثير الإطار التشريعي الذي يحكم أنشطة الأخبار والمعلومات.
- 5 / الشفافية [مؤشر درجة indicator scoreTra] يقيس شفافية المؤسسات والإجراءات التي تؤثر على إنتاج الأخبار والمعلومات.
- 6 / البنية التحتية [مؤشر النتيجة indicator scoreInf] [يقيس جودة البنية التحتية التي تدعم إنتاج الأخبار والمعلومات.
- يتم أيضاً احتساب مؤشر سابع يستند إلى بيانات تم جمعها حول الانتهاكات وأعمال العنف ضد الصحفيين ووسائل الإعلام خلال الفترة التي تم تقييمها.
- 7 / الانتهاكات [مؤشر درجة indicator scoreExa] [يقيس مستوى الانتهاكات والعنف.

حيث يتم إعطاء كل مؤشر درجة بين 0 و 100

- كيف يتم حساب الدرجات

¹ <https://rsf.org/en/detailed-methodology> تاريخ الدخول 2020/01/25 على الساعة 14.00

منذ مؤشر 2013، حصلت البلدان على درجات تتراوح من 0 إلى 100، حيث كانت 0 هي أفضل درجة ممكنة و 100 هي الأسوأ. هذا يجعل المؤشر أكثر إفادة ويسهل المقارنة بين عام وآخر.

مراسلون بلا حدود تحسب اثنين من الدرجات. الأول، **ScoA**، يعتمد على الستة الأولى من المؤشرات السبعة المذكورة أعلاه. أما المؤشر الثاني، **ScoB**، فيجمع بين المؤشرات الستة الأولى والمؤشر السابع (الانتهاكات). النتيجة النهائية للبلد هي أكبر من هاتين الدرجات. تمنع هذه الطريقة منح درجة منخفضة بشكل غير لائق (مرتبة عالية) لبلد لا يوجد فيه سوى القليل من أعمال العنف ضد الصحفيين أو لا تحدث بسبب سيطرة الأخبار بشكل صارم¹

-الصيغ

كيف يتم حساب الدرجات الاثنتين:

$$SCOA = \frac{1}{3} \cdot scorePlur + \frac{1}{6} \cdot (scoreInd + scoreEA + scoreCL) + \frac{1}{12} \cdot (scoreTra + scoreInf)$$

$$SCOB = \frac{1}{5} \cdot scoreExa + \frac{4}{15} \cdot scorePlur + \frac{2}{15} \cdot (scoreInd + scoreEA + scoreCL) + \frac{1}{15} \cdot (scoreTra + scoreInf)$$

كيف يتم حساب درجة الانتهاكات:

$$scoreExa = 10 * \log(90 * nbreMorts + Coeff_i * nbreEmprisonnés_i + 10 * nbreEnlevés + 5 * nbreMédiassaccagés + 3 * nbreExilés + nbreArrestations + nbreAgressions)$$

كلما طالت فترة سجن الصحفيين (المحترفين وغير المحترفين)، زاد معاقبتهم على البلد المعني. وبالتالي فإن معامل الترجيح له القيم التالية ، بناءً على طول مدة السجن بالسنوات²

<i>i</i>	1 -	2	3	4	5	6	7	8	9	10	10 +
<i>Coeff_i</i>	10	20	35	60	80	85	87	88	89	89,5	$\lim_{\infty} Coeff_i = 90$

رابعاً: دول الربيع العربي وواقع الحرية في ظل التقارير الدولية: أية دروس يستفاد منها في ظل التجارب الدولية؟

بالرجوع الى التقارير الدولية لا سيما ما تم ذكره آنفاً نلاحظ تقهقر مستويات الحرية في العالم العربي خاصة بدول الربيع العربي التي عرفت انتكاسة في قضايا الديمقراطية و تلبية مطالب الثورة التي تحركت من أجلها وفي هذا الإطار يشير الدكتور ايمن البوغانمي في كتابه الخريف العربي في التناقض بين الثورة و الديمقراطية حيث يشير الى مثال الحرية و تناقض مفاهيمها حيث يقول " تكمن أهمية مثال الحرية في سياق تحليل علاقة الخطاب السياسي في مرحلة الانتقال الديمقراطي بالمبادئ العامة التي يتبناها في التناقض البنيوي بين واقعها وفحوى الخطاب السياسي الذي يسعى الى تعريفها، إذ لا يعدو هذا التعريف للحرية أن يكون مجرد إقرار شكلي بحق المواطن في المشاركة في فوضى المنافسة السياسية

¹ <https://rsf.org/en/detailed-methodology> تاريخ الدخول 2020/01/25 على الساعة 16.00

² <https://rsf.org/en/detailed-methodology> اريخ الدخول 2020/01/25 على الساعة 16.00

القائمة ثم يعود ليؤكد أن الحرية التي توفرها المنافسة السياسية لما بعد سقوط الديكتاتورية منقوصة بالضرورة " ويرى أن سقوط الديكتاتورية في تونس - وهذا ما ينطبق بطبيعة الحال على باقي دول الربيع العربي - الى فرض مناخ يتلاءم مع التعريف السالب للحرية باعتبارها رفعا للقيود و يشير في ذلك الى وجود إشكالية في تحديد طبيعة هذه الحرية مع اختلاف التيارات السياسية¹ بين العلمانية منها و الإسلامية وهو ما عاشته مصر و غيرها

كما يشير الدكتور ايمن البوغانمي في كتابه دولة ما بعد الثورة الى أن الثورة العربية انتفاضة من أجل الحرية فالبرغم من تعدد أسبابها وغاياتها الا أن مطلب الحرية أقدر من غيره على توحيد الصفوف في الداخل و حشد التأييد في الخارج ، فالحرية تمثل المعيار الأخلاقي الأبرز للحكم على ممارسات أي سلطة سياسية ، هذه الحرية الفردية التي لا يجب أن تكون فوق سلطة المجتمع في ظل توافق وانسجام²

ان مستويات الحرية بدول الربيع العربي و واقعها ينعكس من خلال التقارير الدولية و ان اختلفت أليات التعامل مع هذه التقارير في قضية حيادها و موضوعيتها بالإضافة الى منظور القيم الذي تنطلق منه في تحديد مؤشراتها و أوزانها و على الرغم من ذلك فان هذه التقارير ذات مكانة دولية بالنسبة للمنظمات العالمية الحكومية منها و غير الحكومية ويؤخذ بها في تقييم وضعية الدول وعلاقاتها لاسيما الأمم المتحدة و بعض الدول الكبرى التي تستند اليها في تعاملاتها الخارجية و ان عرفت هي الأخرى انتقادات بهذا الشأن في بعض القضايا المتعلقة بسجل بعض الدول في قضايا الحريات و حقوق الانسان و هذا ما تبينه التقارير في ذلك

وقصد الاطلاع على تفاصيل أكبر فإننا سنحاول معرفة ترتيب دول الربيع العربي في مجال الحريات حسب التقارير التي تم تناولها سابقا

1- واقع دول الربيع العربي من مؤشر حرية الإنسان: (The human Freedom Index-2019)

الجدول رقم 01: مؤشر ترتيب الحرية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2019

	الدولة	الترتيب العالمي	الحرية الشخصية	الحرية الاقتصادية	مؤشر الحرية الكلي
1	الاحتلال الصهيوني	46	7.70	7.53	7.61
2	الأردن	80	6.23	7.44	6.84
3	لبنان	88	6.52	6.97	6.74
4	البحرين	95	5.91	7.35	6.63

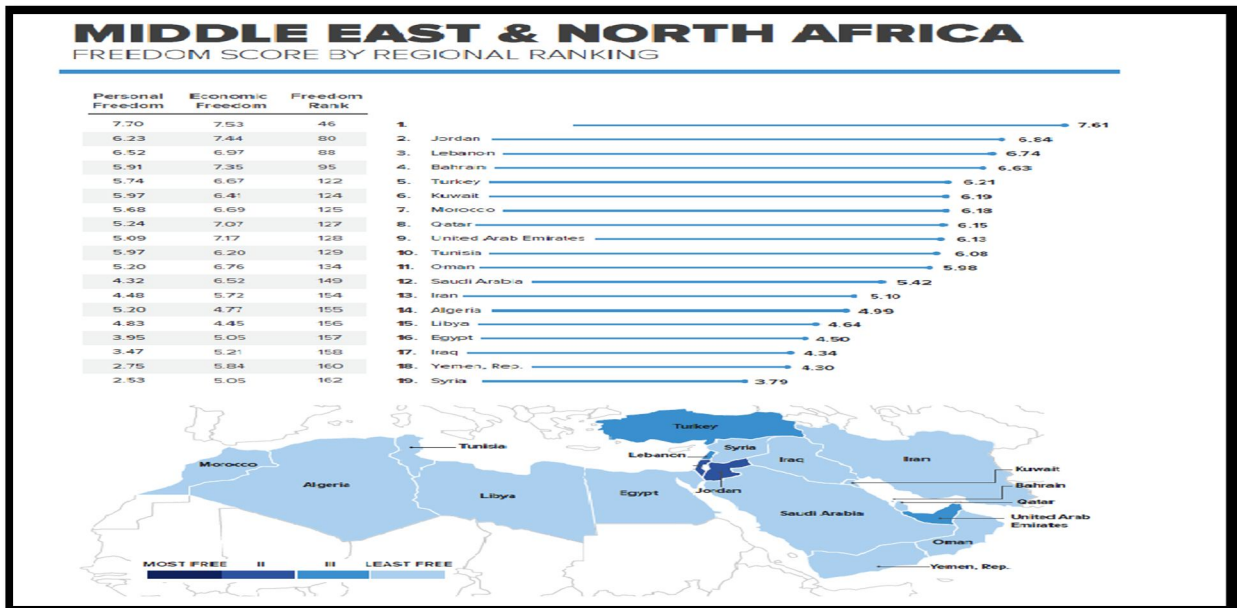
¹ - أيمن البوغانمي، الخريف العربي في التناقض بين الثورة والديمقراطية، تونس: منشورات كارم الشريف، 2015، ص ص (199-2012)

² - أيمن البوغانمي، دولة ما بعد الثورة، تونس: منشورات كارم الشريف، 2011، ص ص (164-153)

6.21	6.67	5.74	122	تركيا	5
6.19	6.41	5.97	124	الكويت	6
6.18	6.69	5.68	125	المغرب	7
6.15	7.07	5.24	127	قطر	8
6.13	7.17	5.09	128	الإمارات	9
6.08	6.20	5.97	129	تونس	10
5.98	6.76	5.20	134	سلطنة عمان	11
5.42	6.52	4.32	149	السعودية	12
5.10	5.72	4.48	154	ايران	13
4.99	4.77	5.20	155	الجزائر	14
4.64	4.45	4.83	156	ليبيا	15
4.50	5.05	3.95	157	مصر	16
4.34	5.21	3.47	158	العراق	17
4.30	5.84	2.57	160	اليمن	18
3.79	5.05	2.53	162	سوريا	19

المصدر: The human Freedom Index-2019

الشكل رقم 01 : مؤشر ترتيب الحرية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2019



المصدر: The human Freedom Index-2019

من خلال القاء نظرة على الجدول رقم 01 والشكل الخاص بترتيب دول المنطقة حسب مؤشر الحرية من أصل 162 دولة على المستوى العالمي نسجل جملة من الملاحظات حيث:

■ ان كيان الاحتلال الصهيوني احتل قمة الترتيب في المنطقة وهو ما يمثل نوعا من الانحياز وفقا لمعطيات دولية وجيوسياسية حيث ان هذا الأخير يمارس سياسات اقصائية وتعدي صارخ على الإنسانية من خلال ممارسة القمع والعدوان على الشعب الفلسطيني بالإضافة الى الجرائم المختلفة التي يرتكبها في حق الشعب الفلسطيني أدناها سياسة الفصل العنصري وهو ما يمثل انتكاسة في نظري اتجاه هذا التقرير

■ من خلال نظرنا لدول الربيع العربي نلاحظ تصدر دولة تونس للمراتب الأولى باحتلالها للرتبة 129 مقارنة بالدول الأخرى التي تذيلت الترتيب العالمي والتي عرفت تدهورا شديدا سواء ما تعلق بالحرية الشخصية أو الحريات الاقتصادية

■ ما يلاحظ تفوق دول الخليج من حيث الترتيب في مستويات الحرية الاقتصادية مقارنة بدول شمال افريقيا وهذا ما يدعو هذه الأخيرة الى إعادة النظر في مستويات المنافسة والحرية الاقتصادية قصد تحقيق قفزة نوعية في ذلك

■ ان النظرة العميقة لمحاور ومؤشرات الحرية في هذا التقرير تبرز فوارق في مستويات الادراك وتعريف الحرية لا سيما الشخصية منها لأن المرجعيات والمنطلقات مختلفة لا سيما في المحاور والمؤشرات التالية:

■ حقوق الميراث

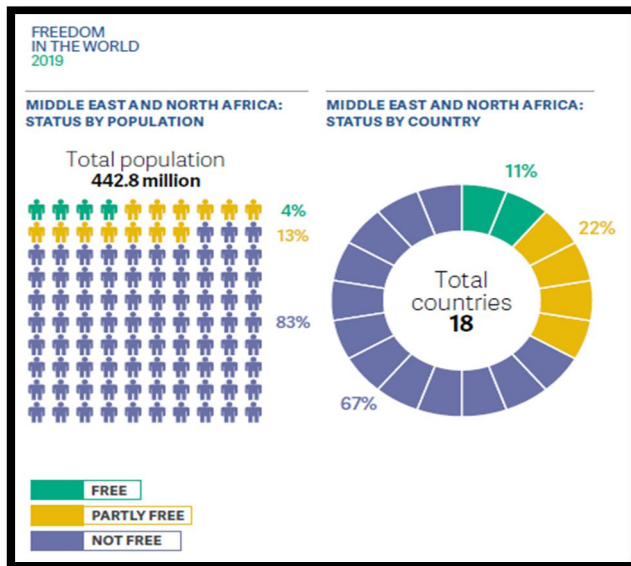
■ الحركة النسائية

■ الهوية والعلاقات (قانونية الجنس، العلاقات بين نفس الجنس) وهذا يمثل خلافا جوهريا في القيم

ومن هذا وجب إعادة النظر في حماية الخصوصية الثقافية للمجتمعات في ترتيب الدول على مستوى الحريات بحذف هذه العوامل أو تبديلها

2 - واقع دول الربيع العربي من مؤشر الحرية في العالم (Freedom in the world 2019)

الشكل رقم 02: مؤشر الحرية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا مقارنة بعدد السكان الإجمالي



ما يلاحظ في الشكل الحالي هو الانخفاض لمستويات الحرية

من خلال التقسيمات الفتوية الثلاث

4% من السكان يمثلون فئة حرة

13% من السكان يمثلون فئة حرة بشكل جزئي

86% من السكان يمثلون فئة غير حرة

وهذه النسب تمثل وضعاً كارثياً لمستويات الحريات والحقوق الفردية مقارنة بدول العالم وهذه تعود الى إشكالية الاستبداد السياسي والسلطوي للأنظمة السياسية بالعالم العربي خصوصا

المصدر: Freedom in the world 2019

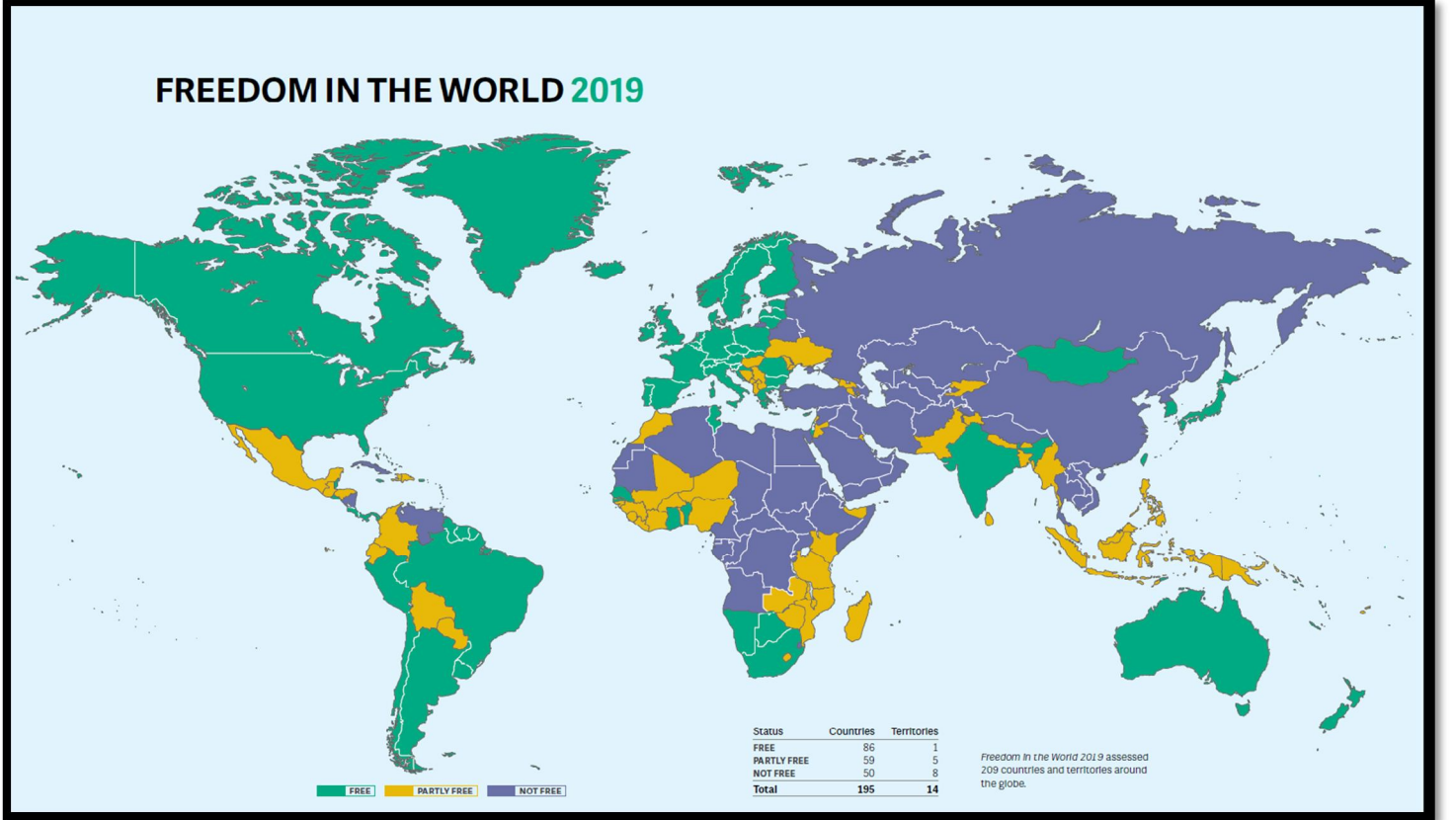
الجدول رقم 02: ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا مع باقي الدول العربية من مؤشر الحرية 2019

الدولة	ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا مع باقي الدول العربية من مؤشر الحرية 2019	نقطة المؤشر
تونس	1	69
جزر القمر	2	50
لبنان	3	45
المغرب	4	39
الأردن	5	37
الكويت	6	36
الجزائر	7	34
موريتانيا	8	32
العراق	9	32
تركيا	10	31
جيبوتي	11	26
قطر	12	25
سلطنة عمان	13	23
مصر	14	22
ايران	15	18
الامارات	16	17
البحرين	17	12
اليمن	18	11
قطاع غزة	19	11
ليبيا	20	9
الصومال	21	7
السعودية	22	7
السودان	23	7
سوريا	24	0

المصدر: من اعداد الباحث (https://freedomhouse.org/report/countries-world-freedom-2019?order=field_fiw_aggregate_score&sort=desc)

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ اعتلاء تونس قائمة الدول في مؤشر الحرية بالعالم الصادر عن Freedom House باعتبارها من دول الربيع العربي التي حققت الاستثناء مشككة بذلك بارقة أمل مقارنة ببقية دول الربيع العربي التي عرفت انتكاسة في مستويات الحرية والتي تذيلت الترتيب العربي والعالمي لمستويات الحرية

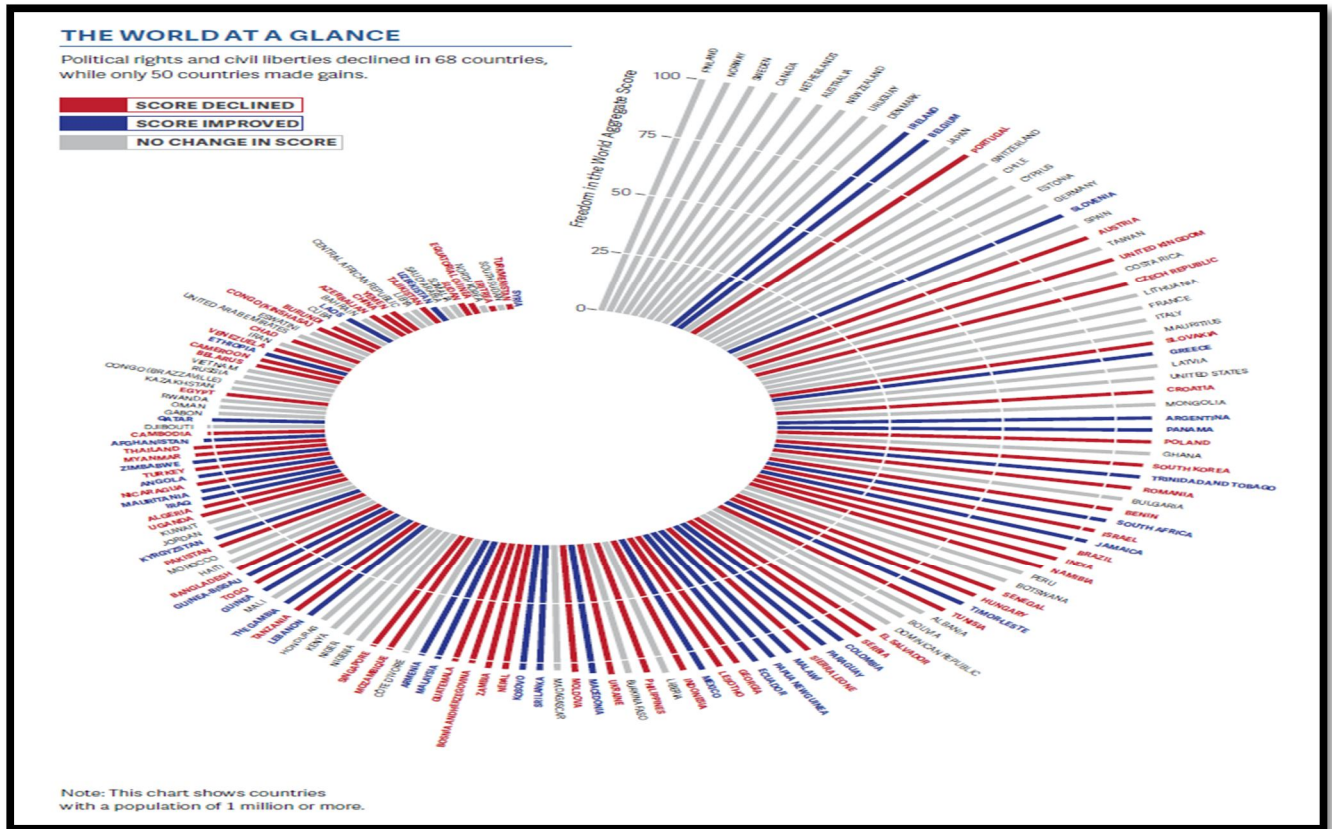
الشكل رقم 03: الحرية في العالم 2019 الصادر عن Freedom House



المصدر: <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2019/map>

من خلال قراءة للخريطة نلاحظ أن المنطقة العربية تركزت باعتبارها مناطق غير حرة و شكلت تونس الاستثناء باعتبارها من المناطق الحرة في العالم بينما و بدرجة أقل كل من المملكة المغربية و الأردن باعتبارها مناطق حرة جزئيا، في حين نجد أن باقي الدول العربية و العالم الإسلامي عموما مناطق غير حرة في العالم و تم اعتبار كيان الاحتلال الصهيوني من المناطق الحرة في العالم وهذا ما يمثل تحيزا إذا ما نظرنا الى ممارسات هذا الأخير اتجاه الفلسطينيين و عليه تبقى هذه التقارير في مصداقيتها تسودها نوعا من النسبية في بعض القضايا

الشكل رقم 04: تغير مستويات أداء الحرية في العالم 2019 الصادر عن Freedom House



المصدر: Freedom in the world 2019

ما يلاحظ هو التراجع المستمر لمستويات الحرية في العالم العربي ودول الربيع العربي باستثناء دولة قطر التي عرفت نوعا تحسن مستويات الأداء في الحريات ومناخها، مع حالة جمود في مستويات الحرية بكل من المغرب، الأردن، الكويت، جيبوتي، الامارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، ليبيا، السعودية، البحرين، الصومال، أما البقية فعرفت تراجعا في مستويات الحرية

3- واقع دول الربيع العربي من مؤشر حرية الصحافة World Press Freedom index 2019

الجدول رقم 03: ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا مع باقي الدول العربية من مؤشر حرية الصحافة 2019

الدولة	ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا مع باقي الدول العربية	من مؤشر الصحافة	نقطة المؤشر
جزر القمر	56		27.91
تونس	72		29.61
موريتانيا	94		31.65
لبنان	101		32.44
الكويت	108		33.86

42.51	128	قطر
43.11	130	الأردن
43.42	132	سلطنة عمان
43.63	133	الامارات
43.88	135	المغرب
44.68	137	فلسطين
45.75	141	الجزائر
52.60	156	العراق
52.81	157	تركيا
55.77	162	ليبيا
56.47	163	مصر
57.24	164	الصومال
61.31	167	البحرين
61.66	168	اليمن
64.41	170	ايران
65.88	172	السعودية
71.36	173	جيبوتي
71.78	174	سوريا
72.45	175	السودان

المصدر: <https://rsf.org/en/ranking>

من خلال الفاء نظرة على الجدول رقم 03 والشكل الخاص بترتيب دول المنطقة حسب مؤشر حرية الصحافة من أصل 180 دولة على المستوى العالمي نسجل جملة من الملاحظات حيث:

- من خلال نظرنا لدول الربيع العربي نلاحظ تصدر دولة تونس للمراتب الأولى باحتلالها للرتبة 72 عالميا و الثانية عربيا و الأولى في دول الربيع العربي و هي تمثل الفارق و بارقة الأمل في نجاح الثورة التي اقدم عليها الشعب التونسي مقارنة بالدول الأخرى التي تذيلت الترتيب العالمي و التي عرفت تقهقرا شديدا حيث احتلت غالبيتها المراتب 30 الأخيرة في حين نجد سوريا و السودان تذيلت الترتيب العالمي بفارق ضئيل عن آخر الدول ترتيبا -5 وهذا ما يمثل امتداد سلطة القمع و المنع لحرية التعبير و إيصال المعلومات الحرة و التضيق على الراي و الصحفيين و غيرها من المعايير المبينة في هذه الدراسة

ومن خلال ما سبق من جملة المؤشرات لمختلف التقارير العالمية المرتبطة بمسائل الحرية فإننا وجدنا للأسف الشديد تذييل الدول العالم العربي والإسلامي للمراتب في قضايا الحرية و ان كانت المنطلقات في بعض منها تختلف في مستويات القيم و التقاليد و العادات و الدين، و لكنها تمثل مؤشرا كاشفا لعلاقة الأنظمة الحاكمة بدول العالم العربي و تعبر عن مستويات الانسداد وقمع الحريات على الرغم من مرور قرابة العقد على ثورات الربيع العربي و ما شهده من موجة ثانية مع بداية 2019 عرفت بها بعض الدول الجزائر، السودان، و لبنان إلا أن واقع التقارير يبين البون الشاسع مع العالم الآخر في مسائل التحرر و يدعونا الى إعادة النظر في القضايا المفاهيمية و التأصيلية لهذا الموضوع، كما يدعو الفاعلين الى البحث عن جذور هذا التأخر التذييل الذي يعيشه العالم العربي: هل هو قصور في فهم العقل العربي و بنيته أم أنه نتيجة لتغول السلطة و وجود الدعم و يد العون من الدول الكبرى ذات المصلحة في المنطقة

قائمة المراجع:

- إبراهيم القادري بوتشيش وآخرون، الحرية في الفكر العربي المعاصر، تحرير: مراد ديابي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018
- أحمد عرفات القاضي، فلسفة الحرية، أعمال الندوة الفلسفية السابعة عشرة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009
- أيمن البوغانمي، الخريف العربي في التناقض بين الثورة والديمقراطية، تونس: منشورات كارم الشريف، 2015
- أيمن البوغانمي، دولة ما بعد الثورة، تونس: منشورات كارم الشريف، 2011
- حسن حنفي، حرية أم تحرر، فلسفة الحرية، أعمال الندوة الفلسفية السابعة عشرة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009
- -لوي صافي، الحرية والمواطنة والإسلام السياسي -التحولات السياسية الكبرى وقضايا النهوض الحضاري -بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013
- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996
- محمد عابد الجابري، قضايا الفكر العربي "الديمقراطية وحقوق الانسان"، كتاب في جريدة، العدد التاسع والعشرون، عدد رقم 95، تموز 2006. بيروت: منظمة اليونسكو
- سلطان بن عبد الرحمن العميري، بحث في مفهوم الحرية في الإسلام وفلسفتها وأبعادها وحدودها، الطبعة الثانية. القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2013
- شمس الدين الكيلاني، جدل الحرية والمساواة في ميزان فكر النهضة العربية، ضمن كتاب الحرية في الفكر العربي المعاصر، تحرير: مراد ديابي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018

- عبد الأمير الأعسم، إشكالية الحرية مقارنة بين فلسفة الحرية وحرية الفلسفة في فكرنا المعاصر، المستقبل العربي، السنة 31، العدد 359، كانون الثاني/يناير 2009

- Cato institute and others , **The Human Freedom Index 2019- Aglobal Measurement of personal ,civil ,and Economic Freedom** .canada :fraser Institute,2019
- Freedom house ,**Freedom in the world 2019** –annual report o, political rights and civil liberties ,USA : Freedom house ,2019
- Laura Schneider , **Media Freedom Indices –what they tell us-and What They don't** - .Germany : Deutshe welle Publisher ,june 2014
- Terry Miller and others, **2019 Index of Economic Freedom** .USA : The Heritage foundation ,2019
- <https://islamweb.net/ar/library/index.php>، لسان العرب، بيروت : دار المعارف ،
- <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/freedom>
- <https://www.cato.org/human-freedom-index-new> تاريخ الدخول 2020/01/25
- <https://www.cato.org/sites/cato.org/files/human-freedom-index-files/2019-human-freedom-index-update-2.pdf> تاريخ الدخول 2020/01/25
- <https://freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2019> تاريخ الدخول 2020/01/25
- <https://www.heritage.org/index/about> تاريخ الدخول 2020/01/25
- <https://rsf.org/en/detailed-methodology> تاريخ الدخول 2020/01/25